الفقهاء والسلطة الاستعمارية (بين دفعها والمدافعة عنها)

جمال غدور
إزمير، تركيا

تسعى هذه المساهمة إلى بناء تصور عام حول مواقف فقهاء البلد من ظاهرة الحضور الأجنبي، وما اعترى علاقاتهم مع المستعمر من ترويج لمزايا قبوله بين الجمهور، وتفعيل لعوامل رفضها، في مشهد ركز فيه كل طرف. من أجل إقناع الآخرين . على شروح الآيات والأحاديث وعمل السلف في الأمور المرتبطة بقضايا من قبيل (مودة الكافر، وتولية الإمام، والولاء والبراء، والجهاد، والهجرة إلىٰ دار الإسلام)،ورغم أن استدلالات كلا الطرفين . القابل للوجود الأجنبي والرافض له . ارتكزت على منطلقات واحدة مع اختلافها في النتائج، فقد ظلت تعتمد النصوص الشرعية الواردة في الأصول (الكتاب، والسنة) ومنها ومن أقوال العلماء الواردة في الفروع (أمهات كتب الفقه المالكي) استنبطوا الأحكام التي تدعم آرائهم مع ربطها بمبدأ المصلحة، وإن اختلفت نظرة الطرفين لتكييف المصلحة، وتقدير المنافع والمضار.

ولست أرمي في هذا المضمار إلى إحياء درس مناقب الفقهاء، والحفر في تراجمهم، بقدر ما أود الإسهام حدود الإمكان في استجلاء مواقفهم من السلطة الاستعمارية، عن طريق تشريح وتفكيك نصوصهم وفتاويهم التي فرضها تموقعهم داخل الخارطة السياسية، وفهمهم للأمور التي تجرى من حولهم، نتيجة تطور الواقع المعيشي المحلي.

وسوف أسعى إلى استثمار فتاوى ورسائل فقهية في مجال قبول الاستعمار ورفضه، وهي مصادر لم ينشر أغلبها، ولا زال البعض الآخر منها غائبا عن متناول الباحثين، كما أنها نصوص أصلية في مجملها مثل "هداية من حارى في أمر النصارى" للشيخ ماء العينين، وفتوى سيدي المختار بن عينينا بن أحمد الهادي بشأن تحريم التعامل مع الفرنسيين، وفتوى سيدي محمد بن حبت في الركون إلى المستعمر، وكذلك" نصيحة العامة والخاصة في التحذير من محاربة الفرانصه" للشيخ سعد بوه، والرسائل السياسية للشيخ سيديا بابه (رسالة إلى سكان أطار، ورسالة إلى أهل السنغال، ورسالة إلى سكان إفريقيا الغربية، وفتوى بشأن التعامل مع الفرنسيين).

وسيمكننا استنطاق هذه النصوص، من معرفة موقف غالبية السكان من نازلة الاستعمار، وذلك من خلال نظرة الفقيه، باعتباره صاحب السلطة الروحية والتشريعية، وأحد أركان القرار السياسي في

المجتمع، إذ عادة ما يُلْبس أفراد هذا الأخير – بما فيهم زعماء السلطة الزمنية – مواقف الفقهاء بلباس القبول والانقياد، وهذا ما قادنا إلى طرق أقوالهم انطلاقا من مواقفهم (بين دافع الاستعمار، ومُدافع عنه)، ساعين إلى الاستشهاد بما دونوه، دون أن نغفل وجهة نظر أو نقوي أخرى، تاركين مجال الحكم لنصوص الاتجاهين.

وقد لا نجانب الصواب إذا ما قلنا إن تباين مواقف الفقهاء من السلطة الاستعمارية يرجع إلى طبيعة تعاملهم مع الحدث، وتكييفهم لمبدأ المصلحة والمفسدة وارتكاب أخف الأضرار، وتبعا كذلك لمراحل الوجود الاستعماري في البلاد (من تجاري محض، إلى توسعي احتلالي ابتداء من القرن العشرين).

شجعت الإدارة الاستعمارية، أمام تزايد نفوذ البيضان[1] في الممالك السودانية، الوالي الفرنسي فيدرب Faidherbe[2] على التدخل العسكري لتقليص نفوذ القبائل البيضانية داخل هذه الممالك – خصوصا "والو" – ووضع أسس جديدة للتعامل التجاري (إلغاء المواسم، ومحطات التبادل التجاري التقليدية، والقضاء على الإتاوات العرفية).

وأفضى ذلك إلى نشوب حرب (1855–1858) التي كانت مملكة "والو" أولى ساحاتها[3]، بوصفها حجر الأساس للنظام السياسي الفرنسي، وأبرز أوجه السياسة التوسعية الفرنسية في المنطقة، وأثناء

---

1 – أطلقت تسميات عديدة على البلاد لعل أهمها:أرض البيضان، شنقيط، موريتانيا، كما توجد تسميات أخرى أقل انتشارا منها مثل التكرور، وأرض السيبة، بلاد المغافرة، للمزيد راجع:

– ددود ولد عبد الله، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر (17–18م) بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1992–1993، ص 23 وما بعدها.

– محمدو بن محمدن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط 2001، ص 223–227.

– الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1987، ص 13–18.

2 – حكم السنغال لفترتين الأولى من (1854 إلى 1861)، والثانية من (1863 وحتى 1865).

3 – أسفرت هذه الحرب التي استمرت من فبراير 1855 وحتى مايو 1858 إلى توقيع اتفاقية 20 مايو 1858 المجحفة بالطرف المحلي، حيث نصت على أن يعترف هذا الأخير بحق فرنسا في مملكة "والو"، وأن يتنازل عن

هذه الحرب استعمل الطرف المحلي الحرب الاقتصادية، عن طريق منع التعامل التجاري مع الإدارة الاستعمارية، وحث الأهالي على ذلك.

لم يكن المجتمع المحلي على قناعة واحدة بجدوائية المقاطعة الاقتصادية، فهناك من يبحث عن مصالحه الخاصة، وهناك أيضا الجانب المعارض للأمير، الذي يرى في هذه المقاطعة خدمة الأمير، وحاشيته المقربة، وبطبيعة الحال سعت هذه المجموعات إلى خرق هذا الحظر، وبادرت إلى بيع المواد التجارية للفرنسيين المرابطين على مراكز النهر، لذا تولت مجموعة من الفقهاء صياغة المشروع الرسمي في فتاوى تحرم التعامل مع الفرنسيين وتحث الساكنة على مقاطعتهم.

وإذا كانت المقاومة العسكرية مطلع القرن العشرين قد رافقتها مقاومة ثقافية، تمثلت في تحريم التعامل مع الفرنسيين ،ومقاطعة مدارسهم، والحث على الابتعاد عن وظائفهم السياسية، فإنه أيضا قد وجدت خلال القرن التاسع عشر – مع عدم تبلور الوجود الفرنسي بشكل كامل – مقاومة ثقافية أحيت من خلال الفتاوى الفقهية، والأشعار الحماسية، درس المقاطعة الكاملة للتعامل مع الفرنسيين. وسأضرب صفحا عن التعرض لمواقف الفقهاء من السلطة الاستعمارية قبل الاحتلال المباشر– رغم أهميتها – لأن المقام لا يسمح بذلك، لذا فإنني أجمل لأقول إنه مع تطور الحضور الفرنسي من تجاري بحت إلى شبه استعماري مع بداية القرن التاسع عشر، ثم استعماري بشكل واضح مطلع القرن العشرين، فقد ظل منطق الطبقة العالمة من هذا الحضور دينيا، يعتمد على حماية بيضة الإسلام، وذم التعامل مع المخالفين للدين، أو الهجرة عن الأرض التي لا تقام فيها الشرائع ، دون أن يكون للدافع الوطني، وحمايته ضد المعتدين حضور في وجدانهم.

أ. الفقهاء المعارضون للسياسة الاستعمارية

الإتاوات، وعدم السماح لأي بيضاني بعبور نهر السنغال حاملا سلاحه... للمزيد حول هذه الاتفاقية وحول مواقف الفقهاء من الحضور الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، راجع العمل الرصين الذي قدمه الأستاذ محمد الأمين ولد سيد أحمد: الفقهاء والسلطة في التراررزة خلال القرن التاسع عشر، مطبعة المنار، نواكشوط ،الطبعة الأولى 2003.

استغل "كبولانيXavierCoppolani"[1] الأوضاع السياسية الناجمة عن أزمة الخلافة في إمارة التراررة، والأزمة الاقتصادية التي أحدثها كسوف تجارة الصمغ، لعقد معاهدة للحماية بين فرنسا والمجموعات المحلية، وساعده على ذلك احتدام الصراع بين الأمراء، وحالة الفوضى الأمنية، واقتناع بعض أصحاب النفوذ الروحي، بشعاراته البراقة القائلة بنشر الأمن، ووضع حد لعمليات النهب، وإعادة الاعتبار لأهل الدين.

وبالرجوع إلى الوضعية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للبلد آنذاك، ندرك أن نفوس أغلب القوم كانت متذمرة من الأوضاع العامة المعيشة، ولم يكن ذلك ليخفى على كبولاني الذي باشر عملية الإخضاع، فعمل على كسب الزعامات الدينية، وضمان ولاء أصحاب الطرق الصوفية، وما تبقى من رموز السلطة السياسية، وهو ما ولّد نازلة فقهية بين رواد الطبقة العالمة، فحصلت بالتالي مساجلات معرفية بين الأطراف المحلية، حاول من خلالها كل طرف إقناع الطرف الآخر بسلامة أطروحاته، وهكذا انقسمت الساحة العلمية في موقفها من الاستعمار بين دافع له، ومدافع عنه.

والمتمعن في أدلة الفقهاء الموالين للاستعمار، يدرك- دون كبير عناء-أنهم احتجوا بضرورة حقن الدماء وبسط العافية، وتيسير الخطط الدينية، وأن ذلك لا يكون إلا عن طريق الانقياد للسلطة الفرنسية، بينما اعتبر هذا الفريق (الرافض للحضور الفرنسي) أن في ذلك نوع من المخاطرة، لما

---

1 - هو كزافي كبولاني (1866 - 1905) ارتبط اسمه باحتلال البلاد وعملية إخضاعها، بل إنه يعتبر مهندس عملية الاحتلال، وقد تزعم مسار النفوذ الفرنسي في البلاد، مستفيدا من وضعية الفوضى التي كانت تعيشها حين إذن، وعازفا على وتر "نشر السلم وإخماد الفتن" مما جعل بعض القبائل تقتنع بفكرته وتعلن ولائها له ،بل وتساعده على دحر المقاومة، ومع أنه أقنع البعض وأخضع جزءا كبيرا من البلاد إلا أنه لم يكتب له من العمر ما يجعله يرى مشروعه مكتمل البناء، فقد تم اغتياله على أيدي بعض أفراد المقاومة في 12 مايو 1905، وقد أتيحت الفرصة لكبولاني أواخر سنة 1898 لزيارة الأراضي الموريتانية، حين اقترح الحاكم العام للسودان الفرنسي على الحكومة المحلية في الجزائر إرسال متخصصين في الشؤون الإسلامية إلى إفريقيا الغربية بهدف الدخول في علاقات مع قبائل البيضان وقبائل الطوارق، وإقناعهم بالدخول تحت السيطرة الفرنسية للمزيد راجع:

Robert Annaud dit Randau Robert, *Un corse d'Algérie chez les Hommes bleus, Xavier Coppolani-le-Pacificateur*, Imbert, Alger, 1939

يترتب عليه من المفاسد الدينية والأخلاقية، وبالتالي فإن جهاد الفرنسيين من أجل إخراجهم من البلاد واجب، ويحصل به الثواب، والقرب، والتمكين.

1- الجهاد وسيلة الدفاع عن البلد:

لم يغب عن أذهان الفقهاء المؤطرين لهذه المجموعة سرد الأدلة الداعية إلى حمل البندقية في وجه المحتل، وبعث روح الجهاد في نفوس السكان، بعدما خمدت جذوته نتيجة الحروب البينية، وميل بعض فقهاء المجموعة الثانية إلى اعتبار قتال المحاربين (حسان) أفضل من جهاد الأجنبي، وهذا ما ذهب إليه سيدي محمد بن حبت[1]، بعدما سرد الأدلة المرغبة في الجهاد، فذكر أن الجهاد "يتعين على كل أحد، إذا احتل الكفار بلدا من بلاد المسلمين، ولا يسقط فرضه خوف محارب أو لص... ومن قال إن قتال المحاربين أفضل من قتال الكفار، إن حمل على ما إذا لم يكن ضررهم أشد ولم يكن الجهاد واجبا، وذلك فيما إذا حميت أطراف المسلمين وسدت ثغورهم، كان محل اتفاق إذ لا يسمح لأحد أن يخالف في ذلك إذا كان واجبا وكان ضررهم أشد لقاعدة إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما"[2].

ويعتبر الشيخ ماء العينين[3]، أحد أبرز القائلين بوجوب الجهاد، وفي ذلك تتنزل فتواه المشهورة "هداية من حارى في أمر النصارى"[1] التي يذكر فيها أن النصارى إذا خرجوا بأمر السلطان الذي له

1- سيدي محمد بن حبت (1862-1951)، فقيه وعالم من مدينة شنقيط في شمال البلاد ينحدر من قبيلة لغلال، وهو سليل أسرة معروفة بالعلم، وقد ألف فتاوى في شأن الفرنسيين سماها "مهدية الحيارى في حكم من غلب على وطنه النصارى" وفيها يسرد الأدلة المانعة من التعامل مع الفرنسيين والحاثة على الجهاد.

2 - راجع نص الفتوى عند الطالب اخيار: "الشيخ ماء العينين علماء وأمراء في مواجهة الاستعمار الأوروبي"، منشورات مؤسسة مربيه ربه لأحياء التراث والتبادل الثقافي، الطبعة الأولى، 2007، ج: 2 من ص: 137 إلى 141.

3 - ماء العينين بن محمد فاضل (1830- 1910) ولد في منطقة الحوض الشرقي، جنوب شرقي موريتانيا، من أسرة علمية صوفية تنحدر من شرفاء السلالة الإدريسية، فأبوه محمد فاضل مؤسس الطريقة الفاضلية أحد فروع الطريقة القادرية، اشتهر ماء العينين كرجل دين ووسيط في حل النزاعات التي تنشب بين الرحل، وقد تصدى للنفوذ الإسباني والفرنسي في المنطقة، راجع حوله:- ستيفن هارمن: المقاومة المسلحة وموقف الشيخ ماء العينين إزاء السياسة الفرنسية في شمال غرب إفريقيا، ترجمة عبد الله بن الأمين، جامعة شعيب الدكالي، مجلة كلية الآداب الجديدة، المغرب ،العدد: 8-9 من صفحة: 47 إلى 88.

عليهم شوكة، العالم بأحوال البلاد وأهلها، أو بأمر من مسلم آخر له حيلة على دفع ضررهم، فالسمع والطاعة حينئذ، وإلا فإنه يتم دعوتهم إلى الإسلام، فإن رفضوا أعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وإلا فالقتال هو الفيصل بين الجميع، وما يتم أخذه منهم أثناء الحرب فهو حلال عنده، ولا يرى وجها آخر في تحريمه[2].

وقد اعتبر محمد المختار بن أحمد بن امباله[3] أن المتعاملين مع فرنسا سواء كانوا منتظمين في جيشها أو متحالفين معها، يجري عليهم حكم الكفر، وقد جاءت فتواه هذه جوابا على سؤال عن حكم ذكاة المجندين المحليين في الجيش الفرنسي (كوميات)[4] هل تأكل أم لا؟، فكان الجواب – بعد أن عرض لحكم الذكاة في الفقه – بأنهم "مرتدون والمرتد لا تأكل ذكاته، وذلك كمن صحب الكفار ورضي بفعلهم وكثر من سوادهم من غير إكراه"[5].

ولم يشذ سيدي المختار بن محمد عينينا بن أحمد الهادي[6] عن منهج سابقيه في ضرورة إخراج الفرنسيين ومحاربتهم، ومكن لوجوب ذلك والترغيب فيه، بعدد من الآيات والأحاديث الدالة على

---

1 – تم تأليف الفتوى قبل الاحتلال الفرنسي للبلاد، بحوالي سبعة عشر سنة، وذلك إثر معركة الداخلة في مارس 1885 لكن مع ذلك تبقى الفتوى المذكورة السند الذي اعتمد عليه أغلب الرافضين للاستعمار، ونظرا لشهرة ماء العينين، كشيخ زاوية، ورجل علم، فإن فتواه تناقلتها الأيدي، وباركتها مجموعة كبيرة من المجتمع، ولم يلتفت إلى السبب الذي ألفت من أجله (التصادم مع الإسبان) بل اعتبروها عامة في سياقها ومضمونها، وأن الاحتلال الأجنبي كتلة واحدة سواء الإسباني منه أو الفرنسي.

2 – ماء العينين بن محمد فاضل: هداية من حارى في أمر النصارى.

3 – أحد فقهاء منطقة الحوض، عرف بصرامته في الحق، وله حكايات في هذا الصدد مع زعماء مشظوف، يضيق المقام عن سردها، توفي سنة 1946.

4 – تطلق هذه الكلمة محليا على المنخرطين من السكان في السلك العسكري الفرنسي، وقد سخّرت الإدارة الفرنسية هذه المجموعة في قمع السكان وجلب الضرائب.

5 – سيدي محمد بن مولاي أحمد بن جعفر: حروب التوغل الفرنسي، مطبعة الدستور، الطبعة الأولى، نواكشوط 2009، ص:80.

6 – سيدي المختار بن محمد بن عينينا اللمتوني البركني، هاجر مع جماعة من بينها بعض إفراد أسرته عند قدوم الاحتلال الفرنسي، وتوفي وهو في طريق هجرته سنة 1904 قرب الطرفاية جنوب المغرب، وقد تزوج محمد العاقب بن

فضله، وذلك في رسالته إلى ابن عمه بشأن التعامل مع الفرنسيين ومهادنتهم والبيع لهم[1]، "ولقد قلت أنت أيها الشيخ وابن العم في مكاتبتك أن مساكنة النصارى وموالاتهم لا يشك مؤمن في حرمتها ونحو قولك هذا، قول صاحب المعيار أن هذه الحرمة مقطوع بها كحرمة الميتة، وبه تعلم عدم عصمة مال، بل ونفس من سكن منا مع النصارى إذا لم يخل كله أو جله من استحلالها أو الاستهزاء والاستخفاف بها والتجسس ولا ترجى له توبة... وأما إباحتك أنت ومن مثلك بيع البقر والخيل ونحوهما مما فيه إعانة النصارى وعملكم له، فلستم فيهما بمتبعين لعمل السلف، ولم أركم لقولكم ناقلين.. فإباحتي أنا ومثلي مال من سكن مع النصارى وأعانهم، لسنا فيه بمخترعين بل ناقلين لكلام السلف، ولعملهم في هذه المسألة متبعين"[2].

2- تغليب مصلحة الدين على ما سواها:

واعتبر فقهاء هذه المجموعة أنه لا عبرة بالمصالح الدنيوية التي يعود على العامة والخاصة نفعها جراء التعامل مع الأجنبي، كما هو حاصل في أمور التجارة من بيع وشراء، فالراجح عندهم المنع ،لما يترتب على الجواز من المفاسد في الدين "ألم يعلم أن جلب المصلحة ودرء المفسدة إذا تعارضا، يقدم درء المفسدة"[3].

كما المحوا إلى أن هناك مفاسد جسيمة في الاحتلال الأجنبي، ومن بين هذه المفاسد، تدرجهم في عملية الإخضاع، ففي البداية يكون وجودهم عن طريق الأمان المتفق عليه بين الطرفين، ثم ما يلبثوا أن يستولوا على البلاد بالقوة ،وهذا ما كان يخشاه أصحاب هذا الاتجاه"...والعجب أيضا كل العجب ممن يدعي العقل ويشك في أنه لا ضرر على المسلمين في خروج النصارى عليهم، وليس هذا إلا لمن جهله بما فعله النصارى بخروجهم على المسلمين في كل الأيام، كما وقع في الأندلس

ما يأبى الجكني أخت سيدي المختار بن عينينا ،واصطحبت أبناء أخيها معها إلى الحجاز، وهناك اشتهروا بالعلم والتدريس والفتيا.

1 - تعتبر هذه الفتوى في الأصل رسالة أرسلها المؤلف إلى ابن عمه محمد بن عينينا بن عبد الله بن أحمد الهادي الذي أفتى بجواز التعامل مع الفرنسيين.

2 - سيدي المختار بن عينينا فتوى بشأن التعامل مع الفرنسيين.

3 - ماء العينين: هداية من حارى في أمر النصارى، مصدر سبق ذكره.

قديما، وما وقع في الجزائر وما وقع في الإسكندرية ومصر واسطنبول حادثا وغير، مما يطول بنا جلبه من كل بلاد المسلمين التي دخلها النصارى لعنهم الله أولا بالأمان، وبعد ذلك استولوا عليها في الزمان"[1].

وقد دعا الفقيه محمد بن عبد الجليل[2] إلى مقاطعة الفرنسيين وألب ضدهم أمير لبراكنة أحمد بن سيدي أعلي، وأقنعه بالانضمام إلى صفوف المقاومة في "تكانت"، مما أثار غضب القائد الاستعماري "كبولاني" فكتب إليه يقول: "فأثناء غيابي لم تحاول فحسب توحيد المحاربين ضدنا، بل كنت الدليل والسند لإدوعيش ذوي النوايا السيئة والعدوائية تجاهنا، وآمل أن يكون كل هذا غير صحيح، رغم أن امتناعكم عن المجيء وتحية الحاكم العام يعتبر على ذلك دليلا لا يقبل الشك.. لقد آن الأوان لمعرفة الحقيقة، ومواصلة لمهمة السلام التي أسندتها الحكومة إلي، فإني أتوجه إلى الشمال بغية تنصيب الفِرَق، وأخذ الإجراءات اللازمة لتوفير سلام دائم لأصدقائنا، ومعاقبة أعدائنا، وإذا كنتم كما أرجو تنتمون إلى المجموعة الأولى، فاتصلوا بي فورا لتتسلموا مكانكم في بلد لبراكنة، وتزرعوا أرضكم، وتتنازلوا غدا عن علاقتكم مع أعدائنا، وستنالون جراء ذلك خيرا، وفي الحالة المعاكسة فسأكون مضطر مع أسفي العميق، إلى اعتباركم عدو، وإلى أخذ الإجراءات الخطيرة المترتبة على ذلك"[3]، بيد أن هناك جماعة أخرى من الفقهاء لم تقتنع بهذا الطرح ، وسارت في اتجاه معاكس يدعوا إلى الخضوع للاحتلال والابتعاد عن حمل السلاح وكل ما من شأنه أن يسيء إلى السلطة الاستعمارية.

ب . الفقهاء الموالون للسلطة الاستعمارية:

يمثل الاتجاه الموالي للاحتلال والراغب في وجوده بعض الفقهاء وفي مقدمتهم الشيخ سيدي بابه[4]، والشيخ سعد بوه[1]، وقد ربط هؤلاء الفقهاء بين وجود السلطة، وتطبيق الدين، وإسقاط الجهاد،

---

1 - هداية من حارى في أمر النصارى: المصدر السابق.

2 - محمد بن عبد الجليل بن الشيخ المصطفى البركني .

3 - الخليل النحوي: بلاد شنقيط المنارة والرباط ،مرجع سبق ذكره، ص: 333.

4 - هو الشيخ سيدي بابه بن سيدي محمد (1860-1924) عالم وشيخ حضرة صوفية ومؤرخ، ينحدر من أحد بيوتات العلم في البلاد، فجده الشيخ سيدي الكبير (1776-1868) هو الذي استطاع بخبرته السياسية وهيبته العلمية أن

والتعامل مع الأجنبي، لتبرير الاحتلال الفرنسي، وهذا راجع في مجمله إلى نظرتهم لظرفية المجتمع، و فهمهم لدلالات النصوص الشرعية، وعلى هذا الأساس فهم مستعدون للتعامل مع أي سلطة بغض النظر عن طبيعتها، أو ديانتها، أو أفكارها، ما دامت ستوفر جوا من الأمن يستطيع معه الفرد إقامة شعائر الإسلام دون الخوف على نفسه، أو ماله أو عرضه، وما دامت أيضا هذه السلطة متغلبة بالقوة ولا يتوقع زوالها.

حاول الشيخ سيدي بابه من خلال رسائله[2]، التركيز على الجانب الأمني في بعده الحضاري والإنساني ،وغياب السلطان الرادع، وضياع مصالح الناس جراء ذلك نتيجة الظلم، والحروب، والسيبة والتسيب، "فهذه البلاد الصحراوية منذ قرون في سيبة ما كان يرجى زوالها قبل هذا الأمر ولا يخفى ذلكم، كما لا يخفى أنما يتخيل في بعض الأوقات من زوال سيبتها غير حقيقي، ولا يرتفع فيه التقاتل والتناهب والتظالم، وإن كان في بعضها أكثر منه بالنسبة إلى بعضها، ولا يخفى ما في السيبة من المفاسد، والعيان فيه مغن عن البيان"[3].

ونفس الشيء نجده في رسالته الموجهة إلى أهل إفريقيا الغربية، التي يحضهم فيها على السمع والطاعة لفرنسا، وعدم محاربتها، وشكرها على ما وفرته من أمن وحقن للدماء والضرب على يد

يجمع أمراء الإمارات البيضانية من اجتماع واحد من أجل الوقوف أمام الخطر الأجنبي خلال القرن التاسع عشر، أما أبوه سيدي محمد (1830-1869) فلا يقل شأنا عن سابقه، وإن كان لم يعمر طويلا، ألف صاحبنا في العقيدة والأصول، والتاريخ، وترك مجموعة من الرسائل تتعلق بأحكام الجهاد وموقفه من الفرنسيين.

1 - الشيخ سعد بوه بن الشيخ محمد فاضل (1848-1917) ولد قرب مدينة النعمة في الحوض الشرقي من موريتانيا، وكان عادة والده عندما تظهر علامة التميز على أحد أبنائه أن يبعثه خارج منطقة الحوض، لنشر العلم وتعليم الناس أمور دينهم، فقد بعث من قبل أخوه ماء العينين سنة 1869، ولما شب الشيخ سعد بوه وحفظ أغلب المتون أشار عليه والده بالانتقال إلى منطقة الجنوب الغربي "الكبلة"، فوافق وحط رحاله من منطقة "النمجاط" وبها أسس زاوية وتصدر للتدريس والإفتاء، ترك مجموعة من المؤلفات يهمنا منها هنا الجانب المتعلق بموقفه من الفرنسيين مثل الجواب المحتوم للمنكر علينا أمر الروم، ونصيحة العامة والخاصة في منع محاربة افرانصه.

2 - مثل رسالته إلى أهل أطار، ورسالته إلى ولد حبت، ورسالته الموجهة إلى أهل إفريقية الغربية ، وفتواه المتعلقة بالهجرة والجهاد.

3 - الشيخ سيدي بابه :رسالة موجهة إلى جماعة أهل أطار.

الظالمين وحفظ الأموال، وهذا كله يسوغ به الشيخ سيدي بابه، مشروعية الاحتلال الفرنسي، و تحريم الخروج عليه "أما بعد فإن هذه الإفريقية الغربية لم تزل منذ قرون كثيرة بلاد سائبة يتقاتل أهلها ويتظالمون ويفقدون مصالح عظيمة ومرافق كثيرة إلى أن غلبت عليها الدولة الفرنساوية، فحقنت الدماء وحفظت الأموال وأصلحت الأحوال ،فوجب شكر الله تعالى على هذه النعمة العظيمة، ثم شكر هذه الدولة المصلحة، وربما تسخط من ضرب على يده من ظلم كان يعتاده أو كلف بشيء من مصالح الأرض التي لم يكن يعرفها، وغفل عن مصالح هي أعظم في دخول هذه الدولة، ونسي مفاسد هي أدهى ،وأمورا كانت حاصلة قبلها..."[1].

وسعيا إلى إقناع الرأي العام المحلي بضرورة الخضوع لفرنسا، استدل الشيخ سعد بوه بعدد من الأحاديث الزاجرة عن الفتن والمطالبة بالابتعاد عنها، ومع أن هذه الأحاديث واردة في الحث على الابتعاد عن الفتن داخل تشكلة المجتمع المسلم، بمعنى أن طرفَيْها مسلمون، فإن سعد بوه أسقطها على محاربة الغازي الأجنبي، وأوردها كأدلة ترغيب في الانعزال وترك محاربة الإدارة الاستعمارية"... إن السلاح وإن كان حمله من سنته ﷺ وقد أمر به في عدة أحاديث، كالحديث الذي معناه {من قطع شبرا بغير سلاح فليس منا} والذي فيه {رزقي تحت ظل رحمي} وغير ذلك مع ما في القرآن من ذكر القتال وأخذ الحذر والاستعداد بالقوة وغير، فلا يخفى على كريم علمكم ما كان يوصيكم به من ضد ذلك عند ظهور الفتن التي أولها قتل عثمان كما فهمه جل الصحابة رضوان الله عليهم كالحديث الذي فيه {قطعوا أوتاركم وكسروا قسيكم} والذي فيه {اتخذ سيفا من حطب} والذي فيه {الماضي فيها خير من الساعي والقائم خير من الماشي والقاعد خير من القائم} والذي فيه {يوشك أن يكون خير مال المسلم..}"[2].

1-همُ السيبة وضياع مصالح الناس

استنتجت هذه المجموعة جملة الإكراهات المانعة من الجهاد، وذلك نتيجة الفوضى السياسية، والانفلات الأمني، وعدم وجود الإمام العادل الذي يقيس المصالح والمضار ويسهر على الشأن العام، واستخلصت حججها من استقراء التاريخ، ومن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

---

1 - الشيخ سيدي بابه: رسالة إلى أهل إفريقية الغربية.

2 - سعد بوه بن محمد فاضل: نصيحة العامة والخاصة في منع محاربة افرانصه.

وقد مكّنوا للدفاع عن موقفهم، بتحديد المقصود من الجهاد والحكمة منه، فهو عندهم قتال المشركين لإظهار الحق، ودخول غير المسلمين في هذا الدين، مع وجود القوة المتكافئة أو المتقاربة، "واعلم أن الجهاد المذكور هو قتال أهل الشرك والطغيان على إعلاء كلمة الله، ليتنافسوا بذلك إلى الدخول في دين الله طوعا أو كرها، وتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الشيطان هي السفلى، مع نفاذ البصيرة وخلوص النية والغيرة على دين الله، وكل ذلك بشرط القوة المكافئة أو القريبة منها، ومهما اختل ركن أو شرط مما ذكر، كان إلى الفتنة أقرب منه إلى الجهاد، بل نقول إن الجهاد الشرعي قد تعذر منذ أحقاب فكيف نطلبه اليوم، فإن كنت تسارع إلى الحرب لتدركه جهلا منك بحقيقة الأمر فاعلم أنك تسارع إلى إيقاد نار الفتنة وإيجاد العدو إليك السبيل، وإمكانه من تغريبك وتسليطه على السبي لحريمك ومالك ودمك"[1].

ويبدو أن الانفلات الأمني وما صاحبه من تفكك سياسي، وتردي الأوضاع المعيشة نتيجة ذلك ،دفع بهؤلاء الفقهاء إلى تبني خيار التدخل الأجنبي، لفرض السكينة وإحلال الأمن ، وهذا ما عبر عنه الشيخ سيدي بابه في رسالته إلى أهل أطار "كما لا يخفى أن ما يتخيل من بعض زوال سيبتها غير حقيقي ولا يرتفع فيه التقاتل والتناهب والتظالم وإن كان في بعضها أكثر منه بالنسبة إلى بعضها ولا يخفى ما في السيبة من المفاسد والعيان فيه مغن عن البيان"[2].

يمكننا أن نكتشف من خلال فتاوى أصحاب هذا الاتجاه التي بين يديَّ أن هاجس الأمن، والطريقة التي يمكن من خلالها نشر العافية بين مكونات المجتمع، قد سيطرت على مراسلاتهم، مع أن ذلك يعود في مجمله–حسب رأيهم – إلى غياب السلطان، مما جعلهم يركزون على فوائد الحاكم إلى جانب مضار غيابه "اعلموا أرشدكم الله أن في وجود السلطان في الأرض حكمة لله تعالى عظيمة ونعمة على العباد جزيلة، لأن الله سبحانه وتعالى جبل الخلق على حب الانتصاف وعدم الإنصاف، ومثلهم بلا سلطان مثل الحيتان في البحر يزدرد الكبير الصغير، فمتى لم يكن لهم سلطان قائم، لم ينتظم لهم أمر، ولم يستقم لهم معاش، ولم يهنئوا بالحياة"[3].

---

1 - المصدر السابق.

2- سيدي بابه :رسالة إلى أهل أطار مصدر سبق ذكره.

3 - الشيخ سيدي بابه: فتوى متعلقة بالجهاد والهجرة.

لقد بنى الراغبون في التحالف مع الإدارة الفرنسية رأيهم في وجوب الخضوع لها، على معيار الوسائل الدفاعية للسكان، فالقوة المتكافئة أو المتقاربة عندهم شرط يدور معه حكم محاربة فرنسا وجوبا، أو تحريما، وما دام الطرف المحلي لا يتوفر على ما يرد به هجوم القوات الفرنسية من الرجال والعتاد، فإن وقوفهم أمامها يعتبر إلقاء بالنفس إلى التهلكة وليس جهادا شرعيا "وتفكر في أمر هؤلاء النصارى ولا تظن أنهم كالدول التي ترى، لا ومعاذ الله فإن قصرا واحد من قصورهم التي في البر، كاندر[1] وخاي[2] وداكار وغير ذلك ،يشتمل على ما لا يحاط به من السلاح والنفقات والجنود، مما لا يكون إلا للعثمانيين وأمثالهم وأحرى ما في معاقلهم ومواطنهم في جزائر البحر، والدليل على ذلك أني أدركت عند مجيئي للساحل جميع السودان مشحونة بالدول القوية والملوك والجبابرة والأمراء والعلماء، فما زال الفرنسيون يقتحمونهم قرية قرية ويقهرونهم ملكا ملكا، عاما بعد عام إلى أن بلغوا الغاية القصوى، مثل أمراء إيسنغان كالتجاني ونجور وأبدل وهال بر، وأمراء أبسرير على كثرتهم ،وبلاد فوته وأمرائها كابن المامي، وابن عالي دند، وكابن الحاج عمر الذي صح أنه يوم ذهب من عندهم ذهب بألف بغل موقرة ذهبا فما أغنى عنه ماله ولا جنوده شيئا.. فما زالوا يناوشون كل ملك حتى يدخلوا عليه حصنه ويقبضوه أو يهرب منهم طريدا ذليلا... "[3].

2- إعمار الأرض والمكوث فيها:

وإذا كان فقهاء هذا الاتجاه تبريرا لدعم النفوذ الفرنسي قد اعتمدوا على الأدلة النقلية والعقلية تأصيلا لعدم مشروعية التصدي للقوات الفرنسية، فإن ذلك لم يشغلهم عن الاهتمام بقضية لزوم الأرض وعدم الهجرة عنها، عكس ما ذهب إليه أصحاب الفريق الأول.

واعتبر هؤلاء أن الهجرة الواجبة هي على من خاف على دينه من الفتن، وأما حالة البلاد -حسب رأيهم- فهي مخالفة لذلك، فالفرنسيون لا يتعرضون للدين ولا يردون الناس عن عقيدتهم "فقد تقرر في قوانينهم المتفق عليها بينهم منذ حين عدم التعرض لأحد من أهل الأديان كائنا من كان، وأن من تعرض لصاحب دين من المسلمين وغيرهم يعاقب معاقبة شديدة، وقد رأينا من أسلم من

---

1 - المقصود بها محليا، سان لوي.

2 - تقع في السودان الغربي (مالي).

3 - نصيحة العامة والخاصة: مصدر سبق ذكره.

الفرنسيين وغيرهم في اندر واندكار (المقصود داكار) لا يعرضون له بقليل أو كثير، بل يكادون تكون النصرانية وسائر الملل عند جمهورهم الآن سواء"[1].

وقد سرد الفقيه محمد الأمين بن أحمد زيدان[2]، الأعذار المانعة من الهجرة خارج البلد، وهي أن أغلب القوم لا يطيق الهجرة لضعف جسمه، وقلة ذات اليد، وغياب البلاد الملائمة لسكناهم، وطالما أن الفرنسيين لا يمنعونهم من ممارسة عباداتهم وشعائرهم فلا تجب عليهم[3].

استنتاجات:

نلاحظ أن مسألة التعامل مع السلطة الاستعمارية أثار اهتمام أغلب فقهاء البلد الذين عايشوا لحظة الاحتلال، ونتيجة ذلك سال مدادهم تنفيرا من المستعمر، أو ترغيبا فيه، ولا شك أن الظروف السياسية والاجتماعية التي كان يعيشها هؤلاء الفقهاء، بالإضافة إلى إكراهات المحيط الطبيعي، والخلفية الذهنية لمنتجي الخطاب المعرفي، كلها عوامل ساهمت في تباين وجهات نظرهم، لذا فإنني اعتقد أن كلا الطرفين أثناء طرحه لموضوع قبول الاحتلال أو رفضه، كان ينطلق من بئته والعوامل التي تتحكم في المحيط من حوله، فالذين قبلوا بوجود السلطة الاستعمارية كانوا في منطقة الجنوب الغربي، وهي آنذاك تشهد صراعات متكررة على الإمارة، والسلطة الأميرية عاجزة عن توفير الأمن، وربما هذا ما دفعهم إلى تبني هذا الخيار، أما فقهاء الشمال والمتزعمون لقطب الممانعة والرفض، فقد كانت منطقتهم أكثر أمنا وأقل احتكاكا بالفرنسيين.

كما يمكننا أن نلاحظ أن استدلالات الطرفين ظلت تنهل من معين واحد، رغم أنها أوصلتهم في الغالب إلى نتائج متباينة وتتلخص مصادر تلك الاستدلالات فيما يلي:

---

1 - الشيخ سيدي بابه: رسالة إلى سيدي محمد بن حبت.

2 - محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني (1813-1916) عالم وشيخ محظرة ترك العديد من المؤلفات في الفقه واللغة.

3 - إزيد بيه بن محمد محمود، الزوايا في بلاد شنقيط ، المعهد التربوي الوطني، نواكشوط 2001، ص 225.

- النصوص الواردة في(الكتاب والسنة)، والأخذ بتفسيرات وتأويلات متقدمي فقهاء المسلمين لها، مع الاستعانة أحيانا بالشواهد التاريخية، ولكن بقدر ما يدعم أطروحات كل فريق، ويزيد من قبوله بين الجمهور.
- الاعتماد على الاجتهاد، ويبرز من خلال تعامل الفقهاء مع ظاهرة الاحتلال، ولجوء الطرفين إلى الاجتهاد رغم ما يعلنونه عادة من إغلاق بابه منذ عهد (القرون المزكاة) ،بيد أنني اعتقد أن مستجدات الساحة السياسية المحلية فرضت عليهم إلى إمعان النظر من أجل إيجاد حلول لها، وهذا ما جعلهم يركزون على أمرين كانا السبب في تباين آرائهم ومواقفهم، وهما:
- مودة المخالف للدين: تعتبر من الغايات الأساسية التي استند عليها فقهاء اتجاه الرفض، حيث اعتبروا أن الرضا بالمستعمر يقود إلى مودته والركون إليه، والطمع فيما عنده، بينما اعتبر الطرف الآخر أن التعامل الايجابي معه لا يحيل بالضرورة إلى المودة المنهي عنها وهي (المودة في الدين)، وقاسوا ذلك على جواز نكاح الكتابية، ومن المعلوم حسب رأيهما أن الأزواج تحصل بينهم مودة ورحمة، فلو كان هذا النوع من مودة المخالف للدين محرما لمنعه الشرع سدا للذريعة.
- مبدأ المصلحة: اعتمد الفقهاء على جانب المصلحة وربطوها بالأحكام الشرعية، وإن كانت هذه المصلحة تختلف مضامينها باختلاف مواقف أصحابها، فالطائفة التي رحّبت بالمستعمر راعت المصالح التي تنجم عن التعامل الإيجابي مع الإدارة الاستعمارية من قبيل انتشار الأمن، وصلاح الأحوال، في حين غلّب الطرف الآخر مصلحة الدين على المصالح الدنيوية حسب ما تقتضيه الكليات الخمس وأولها حفظ الدين، الذي شرع من أجله محاربة الاحتلال، حفاظا على الأنفس، والأعراض والهوية والأرض، والمعتقد.

قائمة المصادر والمراجع

- الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1987.
- الطالب اخيار: "الشيخ ماء العينين، علماء وأمراء في مواجهة الاستعمار الأوروبي"، منشورات مؤسسة مربيه ربه لأحياء التراث والتبادل الثقافي، الطبعة الأولى،2007
- ازيد بيه بن محمد محمود، الزوايا في بلاد شنقيط، المعهد التربوي الوطني، نواكشوط 2001
- ددود ولد عبد الله، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر (17-18م) بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1992-1993.
- ماء العينين بن محمد فاضل: هداية من حارى في أمر النصارى.
- محمد الأمين سيدي أحمد: السلطة والفقهاء في الترارزة خلال القرن التاسع عشر، مطبعة المنار، نواكشوط 2003
- محمدو بن محمدن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر (قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط 2001.
- ستيفن هارمن: المقاومة المسلحة وموقف الشيخ ماء العينين إزاء السياسة الفرنسية في شمال غرب إفريقيا، ترجمة عبد الله بن الأمين، جامعة شعيب الدكالي، مجلة كلية الآداب الجديدة، العدد:8-9 .
- سعد بوه بن محمد فاضل : نصيحة العامة والخاصة في منع محاربة افرانصه.
- سيدي المختار بن عينينا: فتوى بشأن التعامل مع الفرنسيين.
- سيدي بابهبن سيدي محمد : فتوى متعلقة بالجهاد والهجرة.
- سيدي بابهبن سيدي محمد: رسالة إلى أهل إفريقية الغربية.
- سيدي بابهبن سيدي محمد: رسالة إلى سيدي محمد بن حبت.
- سيدي بابه بن سيدي محمد: رسالة موجهة إلى جماعة أهل أطار.
- Robert Annaud dit Randau Robert, *Un corse d'Algérie chez les Hommes bleus. Xavier Coppolani-le-Pacificateur*, Imbert, Alger, 1939.